

Distr.: General
15 December 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة 289/64، موجزًا للجوانب المعيارية من العمل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2020، من خلال الدعم الفني الذي قدمته للعمليات الحكومية الدولية. ويبرز التقرير أيضًا مساهمة الهيئة في تنفيذ التوجيهات السياساتية المقدمة من لجنة وضع المرأة، بما في ذلك أمثلة على الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مناطق مختلفة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.6/2021/1

120121 291220 20-17131 (A)



أولا - مقدمة

1 - في عام 2020، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الدول الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بأساليب تشمل إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم التوصيات في تقارير الأمين العام. وأعطت الهيئة أولوية عليا للأنشطة المتصلة باستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتمادهما، وكذلك للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

2 - وقد اقتضت آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على استمرارية الأعمال في العمليات الحكومية الدولية إدخال تعديلات كبيرة على جهود الهيئة وقدرتها على دعم تعزيز القواعد والمعايير العالمية؛ كما أثرت على دعم الهيئة في ترجمة الأطر المعيارية إلى منافع للنساء والفتيات على الصُّعد الإقليمية والوطنية والمحلية كجزء من أنشطتها التنفيذية. وإضافة إلى تقليص نطاق الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، فقد أدى تأجيل اجتماعات حكومية دولية أخرى أو إلغاؤها أو تقليص نطاقها إلى تعديل عدد من أنشطة الهيئة، وكذلك إعادة ترتيب أولوياتها لدعم الدول الأعضاء في تحليل الآثار غير المتناسبة للجائحة على النساء والفتيات ومعالجة تلك الآثار والتصدي لها. كما تحولت الهيئة إلى منصات على الإنترنت لأجزاء كبيرة من الجوانب المعيارية لعملها.

3 - وعلى غرار السنوات السابقة، فقد ظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وسائر الهيئات الحكومية الدولية يشكل سمة أساسية من سمات الجوانب المعيارية من عمل الهيئة، وذلك أيضا في إطار القيود التي فرضتها الجائحة. وبهدف تعزيز إدماج المنظور الجنساني في أعمال ونتائج تلك الهيئات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على أوجه التأزر في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع إحراز تقدم في مجالات أخرى من مجالات التنمية المستدامة.

4 - وتتواءم الجوانب المعيارية من عمل الهيئة مع خططها الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (UNW/2017/6/Rev.1)، وتسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني. وإذ تهدّد جائحة كوفيد-19 بتقويض المكاسب التي تحققت في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بل بعكس مسار تلك المكاسب، فقد قامت الهيئة بدور رائد في التصدي للأزمة وتقديم حلول مستدامة مراعية للاعتبارات الجنسانية خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ألف - بعد مرور خمسة وعشرين عاما على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

5 - استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، في تقديم الدعم الفني واللوجستي إلى اللجنة في دورتها الرابعة والستين. وشهدت الدورة أول استعراض وتقييم لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين يُجريان في سياق خطة عام 2030، وقد انعكس هذا الاتساق في الأعمال التحضيرية والنتائج. وفي حين أنه كان لا بد من تقليص مدة انعقاد الدورة التي مدتها أسبوعان إلى جلسة افتتاحية في 9 آذار/

مارس واختتمها افتراضيا في 14 تموز/يوليه، فإن الأعمال التحضيرية المكثفة وتعبئة أصحاب المصلحة في سياق عملية الاستعراض والتقييم منذ عام 2018 قد حققت نتائج هامة.

6 - وعلى وجه الخصوص، أسفرت عملية الاستعراض والتقييم عن إصدار إعلان سياسي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين وإعطاء مزيد من قوة الدفع للتفعيل بتنفيذهما. وقدمت الهيئة الدعم التقني للمفاوضات التي سبقت الدورة، مما أسهم في اعتماد الإعلان في الجلسة الافتتاحية. وإضافة إلى إعادة تأكيد الإرادة السياسية للعمل، سلّمت لجنة وضع المرأة، في الإعلان، بالتحديات الجديدة التي برزت والتي تتطلب جهودا متضافرة ومكثفة وحددت استراتيجيات شاملة لمعالجة تلك الثغرات والتحديات.

7 - وكجزء من عملية الاستعراض والتقييم، أعدت 173 حكومة تقارير وطنية⁽¹⁾، وذلك غالبا بالتعاون والتشاور مع الهيئة والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة. وأسهمت الاستعراضات على الصعيد الوطني في التقرير التجميعي العالمي للأمين العام عن عملية الاستعراض والتقييم (E/CN.6/2020/3). ووفقا للتقرير، ففي حين أنه قد حُققت مكاسب هامة منذ اعتماد منهاج العمل، بما في ذلك في مجالي التعليم والصحة، فإن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين قد توقف بل وانتكس في بعض المجالات، مثل الأمن الاقتصادي والاستقلال الذاتي للمرأة، ولا سيما خلال سنوات الإنجاب من عمرها. وقد عرض التقرير ثماني استراتيجيات شاملة للنهوض بتنفيذ منهاج العمل وإحداث تغيير تحويلي، بأساليب تشمل إصلاح القوانين المراعية للمنظور الجنساني، ووضع السياسات، وتصميم البرامج وتمويلها، والتحول في المعايير الاجتماعية، واستخدام التكنولوجيا، وتصنيف البيانات، والإحصاءات الجنسانية. وسلّط الضوء على مجالات من قبيل العمل اللائق واقتصاد الرعاية والمرأة في عملية صنع القرار، وذلك من أجل الاهتمام الشامل.

8 - ولزيادة إبراز نتائج عملية الاستعراض، أطلقت الهيئة أيضا تقريرا بعنوان "المساواة بين الجنسين: حقوق المرأة قيد الاستعراض بعد 25 سنة من مؤتمر بيجين"، الذي أبرز المكاسب الهامة التي تحققت منذ اعتماد منهاج العمل، وكذلك المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وعلى سبيل المثال، ظلت الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوة العاملة وسط البالغين الذين تتراوح سنهم بين 25 و 54 سنة ثابتة خلال السنوات العشرين الماضية، عند مستوى 31 نقطة مئوية. و 31 في المائة من الشابات اللاتي تتراوح سنهن بين 15 و 24 سنة لم يلتحقن بتعليم أو عمل أو تدريب في عام 2020، أي أكثر من ضعف معدل الشباب (14 في المائة)؛ ولا تشكل النساء سوى 14 في المائة من حائزي الأراضي الزراعية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، عقدت الهيئة اجتماعا لفريق من الخبراء تناول السياق الحالي والقضايا الناشئة والآفاق المستقبلية للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة⁽²⁾.

9 - وتعاونت الهيئة مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في عملياتها الاستعراضية، وذلك بفحص الاتجاهات الإقليمية وتحديد الإجراءات والاستراتيجيات الرئيسية للمضي قدما. وعقدت الهيئة، قبل الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية التي نظمتها اللجان الإقليمية، أو بالتوازي معها، اجتماعات تحضيرية، أو يسّرت عقدها، لصالح المجتمع المدني والشباب.

(1) متاحة على الرابط www.unwomen.org/en/csw/csw64-2020/preparations.

(2) انظر www.unwomen.org/en/csw/csw64-2020/preparations#expert-group-meeting.

10 - ودعماً للدورة أيضاً، أعدت الهيئة تقريراً الأمين العام عن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (E/CN.6/2020/6) وعن إطلاق سراح النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة، بمن فيهم من يُسجنون فيما بعد (E/CN.6/2020/7). ووقّرت مقترحات الهيئة بشأن المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض لعام 2021 وما بعده (E/CN.6/2020/4) الدعم إلى لجنة وضع المرأة في صياغة واعتماد برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2021-2024.

11 - كما أُحييت هيئات حكومية دولية أخرى الذكرى الخامسة والعشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وقدمت الهيئة مساهمات في مناسبات من قبيل حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير 2020 وجلسة التحوار لأصحاب المصلحة المتعددين التي عقدها رئيس الجمعية العامة في 21 تموز/يوليه والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين المعقود في 1 تشرين الأول/أكتوبر.

12 - وتعاونت الهيئة أيضاً في مناسبة مشتركة افتراضية نظمتها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إحياء للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بالاشتراك مع رئيس لجنة وضع المرأة. وأتاحت حلقة النقاش الافتراضية فرصة لدعوة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى الاستفادة من عمل لجنة وضع المرأة واستخدامه في تصميم سياسات تراعي المنظور الجنساني وتدخلات أخرى للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وأكدت أيضاً التفاعل الطويل الأمد بين اللجان الثلاث والدور الحفاز الذي تضطلع به لجنة وضع المرأة في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

13 - ورغم تأجيل منتدى المساواة بين الأجيال، الذي عقدته الهيئة وشاركت في استضافته فرنسا والمكسيك، في شراكة مع المجتمع المدني، إلى النصف الأول من عام 2021 بسبب الجائحة، فقد واصلت الهيئة استعداداتها لتيسير تحالفات من أجل العمل، تتألف من شراكات عالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحفيز العمل الجماعي والاستثمارات وتحقيق نتائج ملموسة بشأن المساواة بين الجنسين خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتركز الانتلاقات الستة على ما يلي: (أ) العنف الجنساني؛ (ب) العدالة والحقوق الاقتصادية؛ (ج) الاستقلالية الجسدية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ (د) العمل النسوي لتحقيق العدالة المناخية؛ (هـ) التكنولوجيا والابتكار للمساواة بين الجنسين؛ (و) الحركات والقيادة النسوية. وستحدّد كل منها مجموعة مستهدفة من الإجراءات الملموسة والطموحة والفورية للفترة 2020-2025. كما يقوم المنتدى بوضع اتفاق جديد بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني من أجل دفع العمل على الوفاء بالالتزامات المالية والسياسية القائمة وتعزيز التنسيق بين الآليات والشراكات القائمة.

باء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة

14 - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير السنوي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2020/50)، وذلك بمساهمات من مختلف أنحاء المنظومة. ويعرض التقرير التقدم المحرز في عام 2019 في مجال المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من قبل كيانات منظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بحسب قياسه وفقاً لمؤشرات خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساواة بين الجنسين). وتقدم الهيئة الدعم التقني للكيانات والأفرقة القطرية في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة.

- 15 - وقد أبلغ ما مجموعه 68 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في عام 2019. وكما هو الحال في الماضي، فإن أضعف أداء على نطاق المنظومة قد سُجل في مجال تخصيص الموارد المالية (حقق 27 في المائة من الكيانات التوقعات أو تجاوزها) وفي مجال تمثيل المرأة على قدم المساواة (19 في المائة). كما حُدّد الاتساق وتنبع الموارد المالية باعتبارهما مجالين يتطلبان تعزيزاً.
- 16 - وفيما يتعلق بإسهام الخطط الاستراتيجية في تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة وبالمجالات المواضيعية ذات الأولوية المتصلة بالمساواة بين الجنسين، أبلغ ما مجموعه 55 كيانا عن التركيز على الهدف 5 (زيادة 4 كيانات عن عام 2018). وتقدم معظم الكيانات الدعم للمساواة بين الجنسين في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية: الهدف 1 (16 كيانا)، والهدف 16 (14 كيانا)، والهدف 10 (11 كيانا)، والهدف 8 (11 كيانا). ومقابل ذلك، لا تركز سوى 3 كيانات عملها في مجال المساواة بين الجنسين على الهدف 7، وسوى كيانين على الهدف 12. وفي المجالات المواضيعية، واصلت الكيانات إعطاء الأولوية لانخراط المرأة ومشاركتها (34 كيانا) وتعزيز القواعد والمعايير (24 كيانا)، في حين لم يُعط سوى 5 كيانات (على غرار ما كان عليه الحال في عام 2018) الأولوية لتمويل المساواة بين الجنسين.
- 17 - واضطلع 33 فريقاً قطرياً بعملية سجل نتائج خطة العمل على نطاق المنظومة على نطاق المنظومة، وأعد 17 فريقاً منها تقارير شاملة تتضمن تقييماً لمؤشرات الأداء الـ 15 جميعها ووضع خطة عمل. وللمرة الأولى، قام 16 فريقاً قطرياً من أصل 24 فريقاً أعدّ تقارير شاملة خلال الفترة من 2016 إلى 2018 بإعداد تقارير مرحلية سنوية لاستخلاص التغيرات مقابل الأداء الأساسي والتقدم المحرز في ضوء خطط العمل الخاصة بكل منها.
- 18 - وأظهرت التقارير السنوية للأفرقة القطرية الـ 16 تحسناً في الأداء فيما يتعلق بالاتصالات والدعوة، وآليات تنسيق المساواة بين الجنسين، والقدرة على تعميم المنظور الجنساني. وبفيد تحليل التقارير الشاملة بأن الأداء الأقوى لا يزال في مجال التعاون والمشاركة مع الحكومات والأضعف في مجال تخصيص الموارد وتتبعها.
- 19 - وقدمت الهيئة الدعم التقني إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسبقاً بمشاورات افتراضية واعتماد قرار موجز بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (قرار المجلس 9/2020).

ثالثاً - التنمية المستدامة

ألف - الإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في مواجهة الجائحة

- 20 - منذ بداية جائحة كوفيد-19، حشدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قواها للتصدي للجائحة على نحو شامل على نطاق ولايتها ومهامها. ودعمت الاستجابة السريعة لمنظومة الأمم المتحدة وأخذت زمام المبادرة في كفالة إجراء تقييم شامل للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن الجائحة على النساء والفتيات ومعالجتها. وقدمت الهيئة توجيهات محددة الأهداف في مجال السياسات لكي تتخذ الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة إجراءات، ووسعت نطاق عملها بدرجة كبيرة في المجالات ذات الصلة، مثل الإحصاءات الجنسانية، لتلبية الاحتياجات التي تنشأ عن الجائحة.

21 - وفي أعقاب إصدار الأمين العام في نيسان/أبريل 2020 موجزا للسياسات بشأن أثر الجائحة على المرأة، أصدرت الهيئة سلسلة من الموجزات السياسية لدعم الإجراءات المراعية للمنظور الجنساني من خلال استجابات السياسات بشأن مختلف القضايا، مثل الانتعاش الاقتصادي للمراعي للمنظور الجنساني؛ واقتصاد الرعاية؛ والسياسات المراعية للأسرة؛ والمدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة؛ وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛ ومشاركة المرأة في التصدي للجائحة وفي عمليات السلام؛ والتقييم والإدارة وجمع البيانات المراعية للمنظور الجنساني؛ والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت والعنف الذي تيسره التكنولوجيا؛ وتقديم الخدمات؛ والاستجابة الإنسانية؛ والنساء والفتيات ذوات الإعاقة؛ والعاملات المهاجرات.

22 - ويلخص تقرير الهيئة المعنون "من الرؤى إلى العمل: المساواة بين الجنسين في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19"، الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2020، البيانات والبحوث والسياسات المتعلقة بأثر الجائحة على النساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بالفقر المدقع، والعمالة، والصحة، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف ضد النساء والفتيات. ويبرز التقرير ندرة الإحصاءات الجنسانية ويتضمن دعوات إلى زيادة الاستثمار في جمع البيانات عن الآثار الجنسانية للأزمة وتحديد الأولويات المتعلقة بجمعها. ونشرت الهيئة، في إطار سلسلتها بشأن أهداف التنمية المستدامة، ورقة بعنوان "أضواء على المنظور الجنساني وكوفيد-19 وأهداف التنمية المستدامة: هل ستعرقل الجائحة التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال المساواة بين الجنسين؟"، أوضحت فيها كيفية التي يمكن بها لحالات الطوارئ الصحية، من قبيل جائحة كوفيد-19، والتصدي لها، أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وعرقلة التقدم الذي تحقق بمشقة فيما يتعلق بجميع الأهداف. وأكدت الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم بشأن الهدف 3، بأساليب تشمل توسيع نطاق التعاون الدولي.

23 - وقامت الهيئة بدور قيادي مبكر في بناء أساس قوي للإحصاءات الجنسانية من أجل توجيه استجابات السياسات والبرامج الجنسانية للجائحة. وسرعان ما ظهر مركز البيانات المتعلقة بالمرأة، الذي أُطلق في عام 2019 ووصل إليه بالفعل مستخدمون في 192 بلداً، كمورد حيوي خلال الجائحة، حيث أصدر بيانات شديدة الدقة ومصنفة حسب نوع الجنس، من أجل اتخاذ القرارات والإجراءات لإنقاذ الأرواح. وشاركت الهيئة مع منظمة الصحة العالمية في تقديم أول بيانات عالمية عن حالات كوفيد-19 مصنفة بحسب الجنس والعمر. كما أعدت الهيئة وشركاؤها لوحة معلومات لرصد كوفيد-19 والشؤون الجنسانية، في إطار تعاون مشترك بين الوكالات لتحسين استجابة الأمم المتحدة عموماً، وهي تتضمن مؤشرات رئيسية عن جوانب الضعف في مجالي الصحة والرعاية الصحية، والآثار الاجتماعية وآثار العمالة والاقتصاد الكلي، والعديد من المجالات الأخرى ذات الصلة.

24 - ومن خلال برنامج البيانات المتعلقة بالمرأة، قامت الهيئة وشركاؤها المتعددون من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المكاتب الإحصائية الوطنية، بقيادة عملية جمع البيانات الأولية عن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن الجائحة على حياة النساء والرجال. وفي هذا السياق، أجرت الهيئة، في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر، دراسات استقصائية جنسانية سريعة بشأن آثار كوفيد-19، في شراكة مع القطاع العام وجهات فاعلة من غير الدول في زهاء 40 بلداً في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى والدول العربية. وهناك 30 بلداً إضافياً، معظمها في منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تجري تقييمات مماثلة أو تخطط لإجرائها في الربع الأخير من عام 2020. وتسترشد الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة بنتائج التقييمات المتاحة في صفحة البيانات الجنسانية

وكوفيد-19 بموقع مركز البيانات المتعلقة بالمرأة التابع للهيئة في وضع السياسات والاستجابات في حالات الطوارئ وتمويل المشاريع.

25 - وفي أيلول/سبتمبر 2020، أطلقت الهيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آلية تتبع الاستجابة العالمية للبعد الجنساني وكوفيد-19 بغية تجميع التدابير السياساتية التي تسنها الحكومات في جميع أنحاء العالم بغية التصدي للجائحة وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة في إدماج المنظور الجنساني، فضلاً عن الثغرات في السياسات والتمويل. وتشمل آلية التتبع أكثر من 2 500 تدبير في 206 بلدان وأقاليم، بما في ذلك أكثر من 900 تدبير حكومي يراعي المنظور الجنساني في ثلاثة مجالات، هي: معالجة العنف ضد النساء والفتيات، ودعم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة. وتبين آلية التعقب أنه، في حين اتخذت الحكومات عدداً كبيراً من التدابير لمنع العنف ضد النساء والفتيات و/أو التصدي له، فإن الاهتمام باحتياجات المرأة في مجالي الحماية الاجتماعية والوظائف كان أكثر خفاءً بقدر كبير، حيث لم يُعالج سوى 18 في المائة من التدابير إما الأمن الاقتصادي للمرأة أو تزايد الطلب على الرعاية غير المدفوعة الأجر. وستواصل الهيئة جمع البيانات وتحليلها وتوزيعها وتوليد إحصاءات جنسانية من خلال استخدام آلية التعقب، التي سيتواصل تحديثها وتحسينها بمرور الوقت.

26 - واستفادت الهيئة من عملها الواسع في مجال الاستشارات المتعلقة بالسياسات والإحصاءات الجنسانية بشأن كوفيد-19 في تعاملها مع العمليات الحكومية الدولية. وشمل ذلك تنظيم حدث جانبي بشأن موضوع "أهداف التنمية المستدامة بعد كوفيد-19: إجراءات من أجل تعافي يراعي المنظور الجنساني" على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وركز الحدث الجانبي على الإجراءات الفورية والطويلة الأجل اللازمة في مجال السياسات لضمان تحقيق انتعاش من الجائحة يراعي المنظور الجنساني باستخدام خطة عام 2030 كخريطة طريق. وناقش المشاركون من الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة الفرص المتاحة لتحقيق انتعاش اقتصادي يراعي المنظور الجنساني، بأساليب تشمل مجموعات تدابير اقتصادية وضريبية وتدابير للحماية الاجتماعية، فضلاً عن دعم اقتصاد الرعاية، والتصدي للعنف الجنساني، وتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في تدابير التصدي للجائحة على جميع المستويات.

27 - واستفادت الهيئة من ولايتها في التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بدعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة آثار الجائحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدرت الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي ترأسها الهيئة، خلاصة وافية تتضمن ما توجهه كيانات منظومة الأمم المتحدة في سياق معالجتها للأبعاد الجنسانية المختلفة للجائحة من رسائل رئيسية وما تبذله من جهود. وأعدت الشبكة أيضاً قائمة مرجعية لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة. والمستخدمون الرئيسيون للقائمة المرجعية هم أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تشارك في التقييم الاقتصادي - الاجتماعي، وتصميم وتنفيذ ورصد الدعم التقني، وعمليات الاستجابة المشتركة للجائحة وبرمجتها.

28 - وساهمت الهيئة في التقرير المرحلي لخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع، التي تتولى منظمة الصحة العالمية تنسيقها، لكفالة أن تتضمن الخطة تركيزاً قوياً على المساواة بين الجنسين، حيث لا تزال المعايير غير المتكافئة للجنسين تؤثر على النظم الصحية والحصول على خدمات الرعاية

الصحية. وتتولى الهيئة رئاسة الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسية المكلف بدعم البلدان للتعجيل باتخاذ إجراءات، وتشارك، مع البرنامج الإنمائي، في قيادة الآلية المعنية بتسريع العوامل المحددة للصحة.

باء - التمكين الاقتصادي والاجتماعي

29 - نظرا إلى أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تؤثر على عمل العمليات الحكومية الدولية طوال عام 2020، فقد قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى الجمعية العامة في نظرها في بنود جدول الأعمال الخاصة تحديدا بالشؤون الجنسية وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في مجموعة من القرارات، وأسهمت بمدخلات سياساتية في عمليات أخرى.

30 - ونظمت الهيئة مناسبة جانبية رفيعة المستوى بشأن موضوع "العنف الجنساني في سياق كوفيد-19"، في 29 أيلول/سبتمبر 2020. وشملت أهداف الحدث الذي شارك فيه أصحاب مصلحة متعددون من الحكومات والمنظمات النسائية والشبابية إبراز التقدم المحرز والممارسات الواعدة في مجال التصدي للعنف الجنساني والتعجيل باستجابات سياساتية للعنف الجنساني في سياق الجائحة. وكان للهيئة دور رئيسي في الوقفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، في 18 أيلول/سبتمبر، حيث أكدت الهيئة، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأولويات الثلاث الشاملة والمترابطة لخطة عام 2030، وهي: الفقر وانعدام المساواة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتصدي لتغير المناخ. كما أسهمت في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتنوع البيولوجي، الذي عقد في 30 أيلول/سبتمبر.

31 - وأعدت الهيئة، للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ثلاثة من تقارير الأمين العام. والتقارير المتعلقة بنكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات (A/75/274)، يوجه الانتباه، على وجه الخصوص، إلى الجائحة الرديفة للعنف الجنساني وزيادة التعرض للعنف في المنازل بسبب آثار الجائحة، بما في ذلك تدابير الإغلاق والركود الاقتصادي. ويتضمن التقرير دعوات إلى الاستثمار في تدابير وقائية طويلة الأجل للقضاء على الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والممارسات الضارة. كما حث الأمين العام، في التقرير، على ضرورة عدم وقف العمل باستراتيجيات منع العنف أثناء تفشي الجائحة، بل تكييفها مع السياق الحالي.

32 - ويبرز التقرير المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات (A/75/289) أن 47 مليون امرأة وفتاة إضافيات سيُدفعن إلى ما دون خط الفقر نتيجة للجائحة وأن تقاوم هذا الضعف قد يزيد من خطر الاتجار بهن، بأساليب تشمل التوظيف عبر الإنترنت. وتضمن التقرير دعوات إلى الدول لتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان عدم معاقبة النساء ضحايا الاتجار على الجرائم التي يُجبرن على ارتكابها أثناء استغلالهن. ووفقا للتقرير المتعلق بنكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/75/279)، يمكن أن تقوض الجائحة بشدة التقدم المحرز، مع تعرض عدد إضافي يبلغ مليوني فتاة لتشويه الأعضاء التناسلية بحلول عام 2030. وهذا يعني أن التقدم في القضاء على هذه الممارسة يحتاج الآن إلى أن يصبح أسرع بعشر مرات لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء عليها بحلول عام 2030. ويُقترح بوجه عام تعميم منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات باعتباره استراتيجية رئيسية للتعجيل بمنعه.

33 - وعلى مدار السنة، أسهمت الهيئة بمدخلات تتعلق بالمنظور الجنساني في التقارير وورقات السياسات العامة والمواد التقنية التي تشمل طائفة واسعة من المواضيع. وعلى سبيل المثال، قدمت الهيئة

مدخلات تقنية للاسترشاد بها في وضع المبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً، التي يتولى تنسيقها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وتهدف المبادئ التوجيهية إلى دعم إضفاء الطابع المحلي على خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة وتنفيذها على نحو مراعي للمنظور الجنساني، والاستفادة من عمل الهيئة نفسها في مجال المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة للنساء والفتيات.

34 - وقدمت الهيئة مدخلات في تقرير الأمين العام بشأن معالجة عدم المساواة وإعداد المرحلة التالية من جهود مكافحة الإيدز (A/74/778)، الذي يسلط الضوء على أزمة فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط المراهقات والشابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تتفاقم بسبب عدم المساواة بين الجنسين، والعنف، وانعدام الأمن الغذائي، والحرمان من الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

35 - وخلال عام 2020، اغتنمت الهيئة فرصاً جديدة لتعميق عملها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استخدامها وسيلة للتصدي للتحديات الناجمة عن الجائحة. وعملت الهيئة كميسر مشارك، إلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي انعقد افتراضياً في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر. ونظمت الهيئة جلسة مواضيعية بشأن السلامة السيبرانية لتسليط الضوء على تزايد حالات التحرش السيبراني بالمرأة والدعوة إلى اتخاذ تدابير لحماية النساء والفتيات في استخدامهن للخدمات الرقمية والإنترنت. كما شاركت الهيئة في فريق من الخبراء انعقد في أثناء حوار بين أصحاب المصلحة بشأن ضمان سلامة المرأة على الإنترنت في خضم الجائحة وما بعدها. وشاركت في حلقات عمل مواضيعية في إطار مسار تعميم المنظور الجنساني بالمنتدى، شملت جلسات عن الفتيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرأة والتجارة الإلكترونية، والمرأة الأفريقية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرأة في الهندسة والتكنولوجيا، والسلامة السيبرانية، وكذلك في حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات لتحليل الاتجاهات والتحديات والحلول المتصلة بالفجوة الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية الجنسانية. وستسهم هذه التجارب في الأعمال التحضيرية للدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة.

جيم - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها

36 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركتها في المتابعة والاستعراض العالميين لخطة عام 2030 من خلال مساهماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي حين أن الكثير من الأعمال التحضيرية قد انتقلت إلى منصات إلكترونية، فإن أحد مجالات التركيز الرئيسية للهيئة ظل هو الدعم التقني للحكومات في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية بهدف التشجيع على إدماج المنظور الجنساني. ووضعت الهيئة مذكرة توجيهية لتيسير مشاركتها على الصعيد القطري مع الحكومات الوطنية. وأسهمت مشاركتها في المنتديات الإقليمية الافتراضية للتنمية المستدامة في إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين.

37 - وثمة مجال رئيسي ثان من مجالات تركيز الهيئة هو إسهامها في الأعمال التحضيرية الفنية للمنتدى. وقدمت الهيئة الخبرة والأدلة والمدخلات التقنية السياساتية في المشاورات الافتراضية التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ورقات معلومات أساسية، تحضيراً للاستعراضات المواضيعية.

38 - وساهمت الهيئة أيضاً في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2020/57)، حيث قادت جهود التنسيق بين الوكالات لجمع المعلومات المتعلقة بالهدف 5

وساهمت بالبيانات والإحصاءات ذات الصلة المتعلقة بالمؤشرات التي تتولى الهيئة قيادتها أو تشارك في قيادتها. واستكمالا للتقرير، أصدرت الهيئة، بالاشتراك مع الشعبة الإحصائية، الطبعة المُحدّثة من منشور "التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة: لمحة عن نوع الجنس لعام 2020"، التي تجمع أحدث الأدلة المتاحة بشأن المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف السبعة عشر. كما بيّنت طبعة عام 2020 الأثر الجنساني لجائحة كوفيد-19 على نطاق الأهداف من خلال تسليط الضوء على البيانات المستجدة عن المصاعب الحادة التي تواجهها النساء والفتيات بسبب الجائحة، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر، وزيادة أعباء الرعاية، وزيادة التعرض للعنف.

39 - وتستند طبعة عام 2020 من الملحة الجنسانية إلى عمل الهيئة كجزء من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووضع إحصاءات جنسانية. وفي الوقت نفسه، واصلت الهيئة دعم الحكومات لبناء القدرات في مجال الإحصاءات الجنسانية وتوسيع نطاق رصد المؤشرات الجنسانية والإبلاغ عنها. ونتيجة لعمل الهيئة، اتسع نطاق تغطية البيانات المتعلقة بعدة مؤشرات للهدف 5: المؤشر 5-1-1 يتضمن الآن بيانات عن 90 بلدا ومنطقة، والمؤشر 5-5-1-ب يتضمن بيانات عن 133 بلدا ومنطقة، ويحتوي المؤشر 5-ج-1 على معلومات عن 69 بلدا ومنطقة. وكجزء من الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات، تدعم الهيئة الجهود الرامية إلى وضع خريطة طريق للاستخدام الاستراتيجي للمعلومات الجغرافية المكانية من أجل توفير المعلومات اللازمة لرصد الأهداف وإقامة جسر بين الإحصاءات الرسمية والمعلومات الجغرافية المكانية. والهدف من هذه الجهود هو ضمان تحقيق مبدأ عدم ترك أحد عن الركب، من منظور إحصائي وجغرافي، من خلال إطار المؤشرات العالمية وأخذ كل شخص في الحسبان. ويسهم هذا العمل بشكل مباشر في أنشطة اللجنة الإحصائية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

40 - وأخيرا، نظمت الهيئة مؤتمرا عالميا لمدة يومين بشأن المنظور الجنساني وأوجه عدم المساواة المتداخلة، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية، على هامش الدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية بهدف إبراز أشد النساء والفتيات تعرضا للتمييز من خلال زيادة تصنيف البيانات.

دال - حماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث

41 - تأثرت مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال حماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث بسبب تأجيل مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات ريو واجتماعات هيئاتها الفرعية إلى عام 2021 نتيجة لجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، واصلت الهيئة العمل افتراضيا، ومن خلال تقديم تقارير خطية، بالتعاون مع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وتجمع المرأة المعني باتفاقية التنوع البيولوجي، وخبراء آخرين، من أجل إدماج المنظور الجنساني في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وقدمت الهيئة بيانات لدعم إدراج هدف جنساني محدد في مشروع إطار الرصد وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في الأهداف الأخرى، وذلك بأساليب من قبيل إدراج مؤشرات تراعي المنظور الجنساني وتصنيف البيانات بحسب نوع الجنس. وقدمت الهيئة أيضاً بيانات بشأن خطة العمل الجنسانية لاتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، حيث اقترحت أنشطة تتعلق ببناء القدرات في مجال وضع استراتيجيات التنوع البيولوجي وميزانياته على نحو مراعى للمنظور الجنساني، ورسم خرائط لمساهمات المرأة لضمان تقاسم المنافع على نحو أفضل، وتقديم الدعم التقني والمالي، وتعزيز توافر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس.

42 - ودعماً لبناء قاعدة المعارف والأدلة، نظمت الهيئة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وفريق أصدقاء المساواة بين الجنسين، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، دورة استراتيجية مع أصحاب المصلحة على هامش الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، الذي عقد في شباط/فبراير 2020. وأتاحت الدورة منبراً لمناقشة نقاط الدخول بغية إدماج منظور جنساني في مشروع الإطار الذي يخضع لنظر الأطراف. وقدمت الهيئة أيضاً الدعم التقني للأطراف خلال اجتماع الفريق العامل.

43 - وفي مجال الحد من مخاطر الكوارث، وضعت الهيئة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركاء آخرين، توجيهات في مجال السياسات بشأن الحد من مخاطر الكوارث والتعافي وإعادة التأهيل بعد كوفيد-19، وبشأن التحديات المزدوجة للمخاطر والجوائح المتصلة بالمناخ. كما ساهمت الهيئة في منهجية تقييم احتياجات التعافي بعد كوفيد-19 التي تراعي المنظور الجنساني والتي وضعها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة لتقييم الخسائر والأضرار والآثار البشرية الناجمة عن الجائحة ووضع استراتيجيات محددة الأهداف للتعافي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلقت الهيئة مركزاً معرفياً بشأن قدرة المرأة على الصمود في وجه الكوارث، يوفر البحوث والأدوات والخبرات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة والممارسين لتيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها على نحو مراعي للمنظور الجنساني، التي ينفذها 50 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وضمنت الهيئة أيضاً، كجزء من فريق العمل المعني بالإبلاغ بموجب خطة العمل، أن يُدمج منظور جنساني في الإبلاغ بموجب إطار المؤشرات للخطة للفترة المتبقية من فترة التنفيذ (2020-2030).

هاء - تمويل التنمية المستدامة

44 - أيدت الهيئة، استناداً إلى عملها المتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين، إدماج منظور جنساني في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وتركز الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها (E/FFDF/2020/3) على أهمية اتخاذ إجراءات عالمية جريئة ومنسقة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للجائحة وتحقيق تعافٍ شامل ومرن باستخدام خطة عام 2030 كخريطة طريق. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة اتخاذ إجراءات تراعي المنظور الجنساني على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتزامت بكفالة إدماج المنظور الجنساني ضمن ما يوضع من خطط اجتماعية واقتصادية لمواجهة حالات الطوارئ. ويقر هذا الالتزام بالآثار غير المتناسبة للجائحة على النساء والفتيات، بوصفهن عاملات في مجال الصحة في الخطوط الأمامية وهن من يؤديين معظم الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي ويواجهن مخاطر متزايدة من العنف.

45 - وترأست الهيئة، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، المؤلف من 22 وكالة، والذي أسهم في تقرير فرقة العمل السنوي. وقد ساندت قيادة الهيئة ومساهماتها التقنية تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل التمكين الاقتصادي، والتكنولوجيا الرقمية، وتقييم السياسات التجارية. وأسهمت خبرتها أيضاً في صياغة المناقشة، الواردة في التقرير، بشأن النفقات والمشتريات العمومية المراعية للمنظور الجنساني والإحصاءات الجنسانية.

رابعاً - حقوق الإنسان

46 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته العادية وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك على المنابر الافتراضية، لتعزيز إدماج المنظور الجنساني. وقدمت الهيئة الدعم إلى الدول الأعضاء في الإعداد للاستعراض الدوري الشامل، وساعدت في إعداد التقارير التي يقدمها أصحاب المصلحة، وساهمت في تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وقدمت مداخلات في اجتماعات المجلس، ودعمت تنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني.

47 - وقدمت الهيئة الدعم التقني بشأن قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (قرار المجلس 16/44) وبشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات (قرار المجلس 17/44). كما قدمت الدعم التقني للقرارات بشأن سلامة الصحفيين (قرار المجلس 18/45)، وبشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) (قرار المجلس 28/45)، وبشأن تعزيز وحماية واحترام تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً في الحالات الإنسانية (قرار المجلس 29/45).

48 - وساهمت الهيئة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال مشاركتها في المناقشة السنوية بشأن حقوق المرأة، مع التركيز على أثر جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات، وفي المناقشة العاجلة بشأن العنصرية المنهجية، وفي حلقة النقاش بشأن مسالة النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية. وبالتعاون مع البعثتين الدائمتين لجنوب أفريقيا وسويسرا وشركاء آخرين، شاركت الهيئة في تنظيم حدث جانبي افتراضي بشأن موضوع "الاعتراف بتنوع الأسر واحترامه في أوقات انتشار جائحة عالمية". وفي مداخلات أخرى، واصلت الهيئة إبراز تجارب النساء والفتيات، بما في ذلك إبراز أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المناقشة العاجلة بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

49 - وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دعمت الهيئة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى الدول الأطراف في تقديم التقارير بموجب الاتفاقية وفي التحضير لإجراء حوار بناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في الجلسة التي عقدت في شباط/فبراير 2020. ولم تعقد جلستان لاحقتان كانتا مقررتين في عام 2020 بسبب الجائحة. وقدمت الهيئة الدعم لما نسبته 83 في المائة من تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية المقدمة إلى اللجنة، بما في ذلك فيما يتصل بتنسيق عملية إعداد التقارير وقيادتها. وتضمنت تقارير عام 2020 تركيزاً على الجائحة. وقدمت الهيئة أيضاً الدعم فيما يتعلق بإعداد التقارير الموازية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. وخلال الدورة السادسة والسبعين للجنة، المعقودة في حزيران/يونيه 2020، أجرت الهيئة حواراً افتراضياً مع اللجنة بشأن أثر الجائحة على النساء والفتيات في جميع أنحاء منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، نوقشت فيه النهج الرئيسية لإدماج التحليل والبرمجة الجنسانيين في الاستجابات الوطنية للجائحة وخطط التعافي الطويلة الأجل.

50 - وواصلت الهيئة تقديم الدعم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في وضع توصية عامة بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية. وشمل ذلك تقديم مداخلات في المشروع الأول للجنة، ودعم تنظيم مشاورات إقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية، وتقديم بيان إلى اللجنة باسم فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي شاركت الهيئة في رئاسته للسنة الثانية

على التوالي. وفي تموز/يوليه 2020، أطلقت الهيئة، في شراكة مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقريراً توجيهياً يتناول *الاتجاهات الناشئة في مجال الاتجار بالبشر والآثار المترتبة عن جائحة كوفيد-19*.

51 - وعملت الهيئة مع كل من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وضع بيان مشترك بشأن التحرش الجنسي والمرأة ذات الإعاقة، يستند إلى مذكرة المناقشة التي أعدتها الهيئة بشأن التحرش الجنسي ضد النساء ذوات الإعاقة في أماكن العمل وفي الحرم الجامعي.

52 - وواصلت الهيئة دعم عمل الإجراءات الخاصة. وعملت بمثابة الأمانة الفنية لفريق الخبراء العامل المعني بمعالجة حقوق الإنسان للمرأة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يضم كلاً من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتعاونت الهيئة تعاوناً وثيقاً مع المقرر الخاصين دعماً لولاياتهم وساهمت في التقارير المواضيعية للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، بما في ذلك تقرير عن حق المهاجرين والمدافعين عنهم في حرية تكوين الجمعيات (A/HRC/44/42) وتقرير عن إنهاء ممارسة احتجاز الأطفال المهاجرين وتوفير الترتيبات الملائمة لرعايتهم واستقبالهم (A/75/183)، مما أدى إلى زيادة التركيز على منظور المساواة بين الجنسين.

53 - ومن أجل التصدي للتمييز المستمر في القانون، عملت الهيئة مع الشركاء على تنفيذ استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسريع الإجراءات، التي أطلقت في عام 2019، بعنوان "المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030". وتسعى الاستراتيجية إلى إلغاء القوانين التمييزية في ستة مجالات مواضيعية (الإصلاحات الشاملة، وتمكين المرأة اقتصادياً، وأحكام بشأن الحد الأدنى لسن الزواج، وحقوق الجنسية، وقوانين الاغتصاب التمييزية، وقوانين الأحوال الشخصية والأسرة) في 100 دولة بين عامي 2019 و 2023. وتُجري حالياً استعراضات تشريعية في 20 بلداً. وخلال العامين الماضيين، شاركت الهيئة في 266 مبادرة للإصلاح التشريعي، هدف زهاء 50 في المائة منها إلى معالجة القوانين والممارسات التمييزية.

54 - ونشرت الهيئة موجزاً بحثياً يدرس كيفية تناول حقوق الإنسان للمرأة في سياق برنامج المرأة والسلام والأمن في الدورات السابقة للاستعراض الدوري الشامل، ويقدم توصيات إلى أصحاب المصلحة لتحسين التفكير والعمل والتقدم بشأن حقوق الإنسان للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

خامساً - السلام والأمن والعمل الإنساني

ألف - مجلس الأمن

55 - احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم سلسلة من المناسبات الافتراضية على مدى شهر، استكملت بأنشطة تتعلق بالدعوة والتوعية بغية تسليط الضوء والإسهام في النهوض بقيادة المرأة في مجال كفالة السلام المستدام. وبيّن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946) كيف أن الأزمة التي لم يسبق لها مثيل نتيجة لجائحة كوفيد-19 قد زادت من الشعور بالإلحاح للتعبيل بالعمل العالمي بشأن الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام واستدامته. وفي تنسيق التقرير، عززت الهيئة

قاعدة المعارف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ووثقت الإنجازات والفشل على حد سواء، وسجلت الاتجاهات والأدلة المستمدة من البحوث والبيانات والممارسات الجديدة. ويتضمن التقرير دعوات إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة منذ المراحل الأولى في كل عملية سلام وعملية سياسية تدعمها الأمم المتحدة، ويحث على وضع حد للاتجاه التصاعدي المستمر للإنفاق العسكري العالمي، ويربط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطة عام 2030 في البلدان المتضررة من النزاعات. ويبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة الأهداف للتصدي للزيادات المثيرة للقلق في العنف ضد المرأة والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والنساء من بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني، ممن يقفون في الخطوط الأمامية للتصدي للجائحة دون أي دعم، فضلا عن عدم الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والازدياد الحاد في الجوع الحاد في البيئات المتضررة من النزاع، والزيادة في انعدام الأمن الاقتصادي للمرأة وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويحدد التقرير أهدافا تطلعية للعقد المقبل.

56 - وواصلت الهيئة تقديم الدعم الفني لأعضاء مجلس الأمن بغية تعزيز إدماج شواغل المرأة والسلام والأمن في مداورات المجلس وقراراته، وظلت تعمل بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس. وبين عامي 2017 و 2019، تضمن ما يقرب من 70 في المائة من قرارات المجلس إشارات إلى قضايا المرأة والسلام والأمن، على الرغم من انخفاض العدد في عام 2019.

57 - وقدمت الهيئة، بصفتها أمانة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ومن خلال شراكاتها على الصعيدين القطري والإقليمي، الدعم للحكومات والمنظمات الإقليمية لترجمة المعايير والالتزامات العالمية إلى إجراءات وتصميم أطر لرصد النتائج. واستمرت زيادة عدد أعضاء الشبكة، واعتمد 88 بلدا وإقليما و 12 منظمة إقليمية، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، خطط عمل أو استراتيجيات مخصصة بشأن المرأة والسلام والأمن؛ ومع ذلك، فإن أقل من 25 في المائة من الخطط تضمنت ميزانية عند اعتمادها.

58 - وتمشيا مع قراري مجلس الأمن 2242 (2015) و 2467 (2019)، دعمت الهيئة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الأمم المتحدة من خلال شراكاتها مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وواصلت الهيئة رئاسة الفريق العامل المعني باعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب ومكافحته. وفي الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه 2020، عقدت الهيئة مشاورات افتراضية متعددة الأطراف بشأن الأبعاد الجنسانية للتطرف العنيف والتصدي لمكافحة الإرهاب مع منظمات المجتمع المدني من 43 بلدا، أسفرت عن إصدار بيان عام ومجموعة من التوصيات الملموسة لوضع تعريفات واضحة للإرهاب والاستثمار في النهج القائمة على حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات.

59 - وواصلت الهيئة الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني ودعم مبادرات بناء السلام التي تقودها النساء والشباب. وعملت الهيئة مع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على تحديث خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني. وساهمت في استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقديم مدخلات في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/74/976-S/2020/773)، فضلا عن استعراض تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام.

60 - وأصدرت الهيئة، في شراكة مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة، تقريراً يقدم أدلة بشأن الكيفية التي تصوغ بها المعايير الجنسانية وهياكل السلطة تجربة النساء والرجال من مختلف الخلفيات مع المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وكيفية تعاملهم معها. ويوفر التقرير نقاط انطلاق للعمل المتكامل على نطاق الخطط العالمية القائمة ويقدم اقتراحات بتوصيات ملموسة لصناع السياسات والممارسين في مجال التنمية والجهات المانحة.

61 - ومن خلال التعاون مع جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون التابعة للأمم المتحدة، ضمنت الهيئة أن تكون حقوق المرأة في صميم جهود الأمم المتحدة في مجالات العدالة والإصلاحات وأعمال الشرطة. وفي عام 2020، استهلّت الهيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً عالمياً لدعم وصول المرأة إلى العدالة، بهدف تزويد النساء والفتيات في ثمانية بلدان متضررة من النزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع بالمساعدة القانونية، ودعم إصلاح التشريعات التمييزية، وتقديم المساعدة التقنية لضمان مراعاة عمليات العدالة الانتقالية للاعتبارات الجنسانية.

باء - مشاركة المرأة وتمويلها من أجل استدامة السلام

62 - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعارف والخبرة التقنية، برصد التقدم المحرز وتوثيق النتائج في شراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، لكفالة مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات. وواصلت الهيئة دعم عمل الشبكات الإقليمية للنساء الوسيطيات والتحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطيات.

63 - ودعمت الهيئة مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام، وساعدت الدول الأعضاء وإدارة عمليات السلام على النهوض باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 من أجل زيادة عدد النساء العاملات في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في قوات حفظ السلام زيادة كبيرة. وواصلت الهيئة استضافة أمانة صندوق مبادرة إلسي بشأن المشاركات النظاميات في عمليات السلام، وهي عبارة عن صندوق استئماني متعدد الشركاء لمساعدة الدول الأعضاء في توظيف ونشر المزيد من النساء للعمل كأفراد عسكريين وأفراد شرطة لدعم حفظ السلام. وكانت الاستجابة لجولة البرمجة الأولى للصندوق إيجابية للغاية، ودعيت ستة بلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومنظمة واحدة من منظمات الأمم المتحدة إلى وضع مقترحات مفصلة.

64 - وكشفت أزمة كوفيد-19 عن أوجه عدم المساواة المنهجية وعدم اتساق أنماط الإنفاق والحاجة الملحة إلى عكس الاتجاهات السائدة في تمويل تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. وتواصلت الهيئة رصد الاتجاهات العالمية والإبلاغ عنها، كما عمقت تعاونها مع صندوق بناء السلام. وفي عام 2019، خصص الصندوق 40 في المائة من تمويله للمشاريع التي تدمج المنظور الجنساني، بما في ذلك 14,3 في المائة للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف رئيسي. ومن خلال نافذة خاصة، هي مبادرة النهوض بالشؤون الجنسانية والشباب، خُصص مبلغ 21,2 مليون دولار للمشاريع التي تعزز المساواة بين الجنسين بالكامل، واستثمر مبلغ 20,4 مليون دولار في قيادة الشباب. وفي عام 2020، ساهمت الهيئة في الاستعراضات المواضيعية المتعلقة بالعدالة الانتقالية والشباب والسلام والأمن للمشاريع التي دعمها الصندوق في الفترة بين عامي 2014 و 2018. وارتفع عدد مكاتب الهيئة التي تلقت مخصصات من الصندوق في عام 2019 إلى 27 مكتباً، من 16 مكتباً في عام 2018.

65 - ويقدم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي تعمل الهيئة أمانة له، تمويلاً مباشراً ومخصصاً ومرناً لمنظمات المجتمع المدني النسائية. وتجاوز الصندوق هدفه - الذي بلغ 40 مليون دولار بحلول نهاية عام 2020 - في وقت مبكر وضاعف عدد منظمات المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية التي وصل إليها من خلال دعم أكثر من 200 منظمة في البلدان المتأثرة بالنزاعات وفي سياقات تقديم المساعدة الإنسانية. وفي عام 2020، أطلق الصندوق نافذتين جديدتين للتمويل، هما: (أ) نافذة لحالات الطوارئ الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 بغية دعم مشاريع المنظمات النسوية التي توجد في الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة وتزويد المنظمات المعنية بقضايا المرأة والسلام والأمن بتمويل مؤسسي لمساعدتها على تأمين اكتفائها الذاتي خلال الأزمة؛ (ب) نافذة جديدة للاستجابة تُعنى بمشاركة المرأة في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام.

جيم - العمل الإنساني

66 - عقب إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية وضع أداة الإنذار الجنساني التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الجائحة، نيابة عن الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس. وتقدم أداة الإنذار تحليلاً جنسانياً لأثر الجائحة على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على النساء المتضررات بالفعل من الأزمات أو المعرضات بشكل خاص للخطر، فضلاً عن التوجيه العملي للممارسين في مجال الشؤون الإنسانية بشأن العمل والمعايير الدنيا اللازمة على أساس كل مجموعة على حدة لتلبية الاحتياجات الرئيسية للنساء والفتيات المتضررات من الجائحة.

67 - وخلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظمت الهيئة مناسبة لعرض نتائج دراسة مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تبرز فوائد العمل الإنساني ذي البعد الجنساني تحديداً، وتشير إلى نسبة المنافع مقارنة بالتكلفة التي يبلغ متوسطها 8 دولارات لكل دولار يُنفق. ومع ذلك، فإن مبلغ التمويل الوارد أقل بشكل غير متناسب فيما يتعلق بالبرمجة المراعية للمنظور الجنساني إذا ما قورن بالتمويل العام للشؤون الإنسانية، حيث لا تستهدف البرامج الموجهة إلى احتياجات النساء والفتيات سوى 39 في المائة، مقارنة بنسبة 69 في المائة من التغطية التي توفرها طلبات النداء العام.

68 - وكثفت الهيئة، بصفتها الجهة التي نظمت اجتماع الصفقة الكبرى لفريق الأصدقاء المعني بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، والرئيس المشارك لمسار العمل الفرعي المتعلق بالنقد ونوع الجنس، وعضو في مسارات العمل الأخرى، جهودها لتعميم المنظور الجنساني على نطاق الصفقة الكبرى، كما يتضح في زيادة الإبلاغ عن القضايا الجنسانية في التقرير السنوي للصفقة الكبرى. وقد بينت التقارير صياغة وتنفيذ استراتيجيات مؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين، فضلاً عن أمثلة على الكيفية التي قام بها الموقعون بإدماج هذه المسائل في تنفيذ التزامات محددة. وهناك أيضاً أمثلة على الاستثمارات الموجهة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونشرت الهيئة توجيهات تقنية لمسارات عمل الصفقة الكبرى، فضلاً عن الدراسة البحثية الاستكشافية والتشاركية المعنونة "من يحمل الميكروفون؟ أصوات نساء متضررات من الأزمات بشأن التغيرات التي تحدث تحولاً جنسانياً في السياقات الإنسانية: تجارب من الأردن وأوغندا وبنغلاديش وكولومبيا".

سادسا - الدعم المقدم لتنفيذ التوجيهات السياساتية

69 - استرشدت الأنشطة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بقوة بالاستنتاجات المتفق عليها بشأن نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والستين. وقد أصبح هذا العمل أكثر أهمية وإلحاحا في ضوء الآثار غير المتناسبة للجائحة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات في كل مكان.

70 - وقدمت الهيئة الدعم للحكومات من أجل إدماج منظور جنساني في النظم والسياسات الوطنية للحماية الاجتماعية. وعملت الهيئة عن كثب مع الوزارات المعنية لوضع وتنفيذ خطة العمل الجنسانية للبرنامج الوطني لشبكة الأمان الاجتماعي في جمهورية تنزانيا المتحدة واستراتيجية جنسانية بشأن الحماية الاجتماعية في أوغندا. وفي ليبيريا ولبنان، دعمت الهيئة مبادرات لتعزيز حصول النساء والفتيات على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، بما في ذلك من خلال برامج التحويلات النقدية. وفي إكوادور، دعمت قيام الحكومة بوضع استراتيجيات لسد الفجوات الجنسانية والعمرية في الحماية الاجتماعية والتنقل الاجتماعي والتصدي للجائحة، مع التركيز على العمالة والضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية واستعادة العمالة. وفي سياق الجائحة، أجريت تقييمات سريعة في الأردن وتونس ولبنان ودولة فلسطين لتحديد نطاق الدعم والثغرات في توفير الخدمات العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، من أجل توجيه خطط الاستجابة والتعافي التي تقوم بها كل من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة من منظور جنساني. كما استهلت الهيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مشروعا جديدا لتعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية تراعي المنظور الجنساني من أجل التعافي المستدام من الجائحة وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات في المستقبل.

71 - وفي كولومبيا، أدت مشاركة الهيئة مع الحكومة إلى وضع خريطة للميزة الجنسانية بغية تتبع الاستثمارات العامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعطاء الأولوية لتمويل المشاريع التي تعزز حقوق المرأة، وأدرج توسيع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والإجازة الوالدية كهدف رئيسي في تصدي الحكومة للجائحة. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، استخدمت الهيئة الاستنتاجات المتفق عليها لتعزيز عملها مع وزارات المالية والوزارات القطاعية لتحسين الالتزامات القانونية والسياساتية الوطنية فيما يتعلق بالميزة المراعية للمنظور الجنساني، وإجراء تحليل للبرامج القطاعية، وتحديد التدابير والمؤشرات التي تركز بشكل أكبر على خدمات الحماية الاجتماعية والرعاية المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد المحلي. وركزت الهيئة في رواندا على تعزيز الميزة المراعية للمنظور الجنساني لدعم توفير الموارد لنظام الحماية الاجتماعية الوطني، بينما نُفِّذَ، في جنوب أفريقيا، برنامج مشترك للتأمين الاجتماعي، يموله الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وأجريت بحوث بشأن الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي. وقد ساعدت الدراسات التي أجرتها الهيئة بشأن الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي في صربيا وقيرغيزستان ومقدونيا الشمالية وبلدان أخرى في إجراء حوارات سياساتية وحملات للتوعية والدعوة. وفي المغرب، وُضع دليل مرجعي بشأن تعميم المنظور الجنساني في مشاريع السياسات الحضرية، بما في ذلك تصميم تطبيقات ذكية لمنع العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة ووضع حد له.

72 - ودعمت الهيئة اعتماد قوانين تتعلق بتعزيز سياسات الرعاية في أوروغواي، فضلا عن نشر الوثيقة الإطارية لصياغة سياسة للرعاية، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة، في باراغواي. كما صدقت الحكومات

في إكوادور وأوروغواي والمكسيك على اتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، أو اتفاقية العنف والتحرش، 2019 (رقم 190)، الصادرتين عن منظمة العمل الدولية، على إثر جهود الدعوة التي بذلتها الهيئة وشركاؤها. وفي إطار التحضير لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، نظمت الهيئة سلسلة من الندوات على شبكة الإنترنت بشأن تعزيز المنظور الجنساني في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، وذلك بربط التوصيات الصادرة عن الاجتماع التحضيري الإقليمي للدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة بجهود التصدي للجائحة وتوفير الخدمات الأساسية.

سابعا - خاتمة

73 - على الرغم من التحديات التي يطرحها تفشي الجائحة، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تقديم دعم معياري فعال للعمليات والهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك في سياق استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما. وقدمت أدلة قوية بشأن التقدم والثغرات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وساهمت في وضع توصيات ملموسة للتعزيز بتنفيذ الالتزامات. وواصلت الهيئة جهودها الرامية إلى تعزيز إدماج المنظور الجنساني وتحسين الاتساق والمواءمة والتنسيق بين الجوانب المعيارية والتنفيذية في عملها. كما نتج عملية الاستعراض والتقييم التي تجري كل 25 عاماً فرصة لحفز المبادرات والشراكات المؤثرة في سد الثغرات وتكثيف العمل.

74 - وستواصل الهيئة دعم عمل لجنة وضع المرأة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك قيامها بتعزيز إطار معياري عالمي يراعي المنظور الجنساني في سياق جائحة كوفيد-19. وسيكون توجيه السياسات هذا أمراً بالغ الأهمية في ظل إعادة بناء المجتمعات بعد الجائحة وإرساء العمل التمهيدي من أجل تعزيز قدرات النساء والفتيات على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.